حكم العمل بالحديث الضعيف
في
فضائل الأعمال

جمع وإعداد

فوزي بن محمد العوده

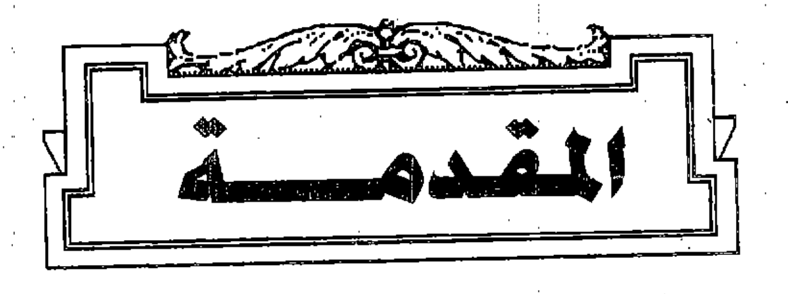
راجعه العلامة الشيخ

محمد ناصر الدين الألباني

حفظه الله

دار الصميعي

للنشر والتوزيع



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون** ﴾ (آل عمران : ١٠٢).

﴿ **يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءا واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً** ﴾ (النساء : ١).

﴿ **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً** ﴾ (الأحزاب : ٧٠-٧١).

أما بعد ... فان أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعةٌ، وكل بدعةٍ ضلالةٌ، وكل ضلالةٍ في النار.

أما بعد :

فلقد لوحظ مؤخراً أن كثيراً من الناس سواءاً كانوا علماء أم طلبة علم يحفظون من الأحاديث الكثيرة، ولكن مع إمعان النظر وجد أن كثيراً مما يحفظون إما ضعيف أو موضوع.

ولا يستغربن أحد مثل هذا فإن المحققين قلة والمقلدين كُثر.

وكان الأولى بهؤلاء أن يحققوا الأمر قبل الفتيا خشية أن يقعوا في الكذب على الله وعلى رسوله ﷺ.

ونحن إذ نعيش اليوم بين صحوة مباركة إلا أن هذه الصحوة تحتاج إلى شيئين رئيسين قبل أن تمر مر السحاب، وقبل أن نندم على ما قدَّمنا يوم لا ينفع الندم.

وهاذان الشرطان هما : التصفية والتربية.

التصفية : « يدخل فيها مجالات عدة منها تصفية العقيدة، التحاكم، السنة، الفقة، التفسير، التزكية، الفكر، التاريخ، الدعوة واللغة العربية » .

(ذكره الشيخ علي حسن عبدالحميد في كتاب التصفية والتربية) .

التربية : هي « تربية الجيل الناشيء على الإسلام المصفى من كل ما ذكرنا، بتربية صحيحة منذ نعومة أظفاره، دون التأثير بالتربية الغربية الفاجره » .

(ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث ٢ / ٢) .

يقول الشيخ الألباني حفظه الله في مقدمة المجلد الأول من السلسلة الضعيفة :

ومما لا ريب فيه أن تحقيق هذين الواجبين يتطلب جهوداً جبارةً من الجماعات الإسلامية المخلصة، التي يهمها حقاً إقامة المجتمع الإسلامي المنشود، كل في مجاله واختصاصه، وأما بقاؤنا راضين عن أوضاعنا،

متفاخرين بكثرة عددنا، متواكلين على فضل ربنا، أو خروج المهدي ونزول عيسى عليه السلام ، صائحين بأن الإسلام دستورنا، جازمين بأننا سنقيم دولتنا، فذلك محال، بل وضلال، لمخالفته لسنة الله الكونية والشرعية معاً.

قال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** ﴾ (الرعد : ١١).

وقال صلى الله عليه وسلم «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلا، لا ينزعه عنكم، حتى ترجعوا إلى دينكم» حديث صحيح مخرج في السلسلة الصحيحة (الصحيحة رقم ١١).

من أجل ذلك قال أحد الدعاة الإسلاميين اليوم : «أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تقم لكم على أرضكم» وهذا كلام جميل جداً، ولكن أجمل منه

العمل به.

قال تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾(التوبة: ١٠٥).

يقول الشيخ حفظه الله محذراً من الأحاديث الضعيفة:

وبعد: فإن هذه السلسلة وغيرها مما أشرت إليه آنفاً تساعدك - أيها الأخ المسلم - إلى حد كبير على تصفية عقلك وعقيدتك من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وبذلك تستعد نفسك لتقبل ما يلقى إليك من الأحاديث الأخرى الصحيحة، وإحلالها من قلبك المحل اللائق بها من القبول والعمل.

وحيئنذٍ تصفو روحك، ويستنير لبك، وتنجو من الأمراض الخفية التي كانت ألمت بك، بسبب سيطرة الأحاديث الواهية التي يقترن بها دائماً، التصديق

بالخرافات والترهات والأباطيل، فضلاً عن الأحكام والآراء المخالفة.

ثم لابد لك مع ذلك من العناية بتربية نفسك، ومن يلوذ بك، تربية إسلامية صحيحة، لا شرقية، ولا غربية، وتخليقها بالأخلاق المحمدية.

وبذلك يصلح قلبك، وتسعد في الدنيا قبل الآخرة.

*****

تصفية السنة
مما وقع فيها
من الكذب

تصفية السنة مما وقع فيها من كذب

وللتصفية مجالات كثيرة متعددة بتعدد ما دخل على أصول الدين وفروعه من محدثات وعوائد وتحريفات.

ومن أهم هذه المجالات تصفية السنة :

يقول الشيخ على الحلبي في كتابه التصفية والتربية ص ٤٣ :

ولقد وصلتنا بالأسانيد في كتب معروفة، ومصنفات مخصوصة، تعددت أنواعها، واختلفت أقسامها إلى ما يقارب الخمسين نوعاً من التأليف والتصنيف، إبتداءاً من « الجوامع » « والمسانيد » و« الصحاح » مروراً بـ « الفوائد » و« الأجزاء » و« الأمالي » و« المصطلح » وانتهاءاً بـ « الأطراف » و« العوالي » و« الزوائد » و« المسلسلات » . .

فهذه هي بعض المجالات التي كان يخوضها علماء الحديث والأثر تأليفاً ودراسة، مما يدل على همم عالية،

وعقول متفتحة خصبة واسعة الآفاق.

وإذا كان يحق للأمة أن ترفع رؤوسها وتعتز بأسلافها: فبهؤلاء العباقرة وبعلومهم الواسعة النافذة، وعقولهم النيرة المتفتحة، في الوقت الذي كان غيرهم - ولا يزالون - يبذلون جهودهم في الحجر على العقول، ودفع الأمة إلى الجمود القاتل المؤدي إلى الهلاك والضياع والفناء.

وإذا فهمنا هذا الذي سبق ووعيناه وجب علينا أن نعرف مسألة مهمة جداً ذات صلة بهذا المبحث، وهي أن «القاعدة عند علماء الحديث في كتبهم أن المحدث إذا ساق الحديث بسنده فقد برئت عهدته منه، ولا مسؤولية عليه في روايته، ما دام قد قرن معه الوسيلة التي تمكن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحا أو غير صحيح، ألا هو الإسناد».

فلا بد - إذن - من تصفية مرويات الأحاديث ودراسة أسانيدها المنقولة ومتونها حتى نميز الخبيث من الطيب، ولئلا نقع تحت طائلة قوله ﷺ: «من حدث

بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن المغيرة.

وليس يخفى على أحد الإنتشار الكبير للأحاديث الضعيفة، والموضوعة بين مختلف طبقات الناس من عوام ومعلمين، فضلاً عن الوعاظ والمؤلفين.

« ولكن الله تبارك وتعالى سخر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة بينوا ضعفها وكشفوا عوارها ».

فلا بد إذن - والحال هكذا - من تكاتف الجهود العلمية لتصفية كتب السنة مما هو دخيل عليها من أحاديث ضعيفة، وأخبار واهية، وآثار مكذوبة، حتى ترجع السنة بيضاء نقية كما نطق بها النبي ﷺ.

وإننا نرى اليوم - ولله الحمد - عودةً قويةً للسنة النبوية وتصفيتها حتى « اتجهت دوائر البحث العلمي (في الجامعات) تدقق في تحري الباحثين لصحة الحديث وتخريجه ».

وبتصفية السنة يسلم للعبد أصل الاتباع، ويجتنب غوائل الابتداع.

ولقد كان من وصايا الشيوخ لتلاميذهم - تحريراً لهذا الأصل - قولهم : « والزم السنة الصحيحة في الأقوال والأفعال والأحوال » .

فإن الإتباع غاية السعادة وإلى تحقيقه أمد الزيادة.

قال الله تعالى : ﴿ **وإن تطيعوه تهتدوا** ﴾ (النور : ٥٤) .

ومما يكون ملازماً لتصفية السنة وتحريرها وتابعاً لها، ونابعاً منها : « التحذير من أمور البدع » وما دخل على الدين من محدثات شوهت جماله وكدرت صفاءه، وعكرت ما كان عليه من جمالٍ ونقاءٍ.

فهذه المحدثات دخلت على الدين فغيرت حكم الله وضللت الناس أ . هـ.

يقول الشيخ سليم الهلالي في كتابه البدع وأثرها السيء في الأمة ص ٧٧ :

فهذه بدعة وحدة الوجود تتوكأ على الحديث الذي لا أصل له : « ما وسعتني سمائي، ولا أرضي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن » .

وبدعة النور المحمدي تقف على الحديث الموضوع : «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر».

وبدعة خلق المخلوقات من أجل محمد ﷺ تعتمد على حديث مكذوب : «لولاك لولاك ما خلقت الأفلاك».

ومن أسباب الابتداع أيضاً : اتخاذ الناس رؤوساً جهالاً يقومون بالفتوى والتعليم ، ويقولون في دين الله بغير علم، حيث تكثر الإستحسانات التي قوامها ميل الأهواء والآراء.

قال صلى الله عليه وسلم : «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً؛ اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا» أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو.

ثم ينشأ التقليد واعتقاد العصمة في الأئمة المجتهدين، أو إعطاء الشيوخ قداسة تقارب منازل الأنبياء.

التقليد وسلبياته

التقليد ورأي العلماء فيه

يقول الشيخ علي الحلبي في كتابه التصفية والتربية:

التقليد :

هو : الأخذ بقول - الغير دون دليل - وهو باطل عند الأئمة الأربعة.

قال أبو حنيفة : «لا يحل لأحدٍ أن يأخذ بقولنا مالم يعلم من أين أخذناه» الانتقاء لابن عبدالبر.

وقال مالك : «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل مالم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه».

وقال الشافعي : «كل ما قلت وكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح، فحديث النبي ﷺ أولى، ولا تقلدوني».

وقال أحمد : «لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذه ، ثم التابعين بعد - الرجل فيه مخير».

إغلاق باب الاجتهاد :

«إذ لما تغلغل المذهب في سويداء قلوب المقلدة وغرز التقليد الجامد براثنه في جسم الأمة ، وفرطوا في القيام بالإجتهاد في المسائل، واعتمدوا على الإحتكام إلى مذهب من المذاهب – مهما كان دليله قوة وضعفاً – نادوا بسد باب الاجتهاد في منتصف القرن الرابع بدون دليل وبدون حق، فهذا القول في غاية الفساد، وكيد للدين لا خفاء به، وضلال مغلق، وكذب على الله تعالى – إذ نسبوا ذلك إليه – أو دين جديد أتونا به من عند أنفسهم ليس من دين محمد ﷺ في شيء» .

وما أجمل كلمة الحافظ الذهبي حيث قال : «يا مقلد ويامن زعم أن الاجتهاد قد انقطع فما بقي مجتهد ! لا حاجة لك في الاجتهاد بأصول الفقة، ولا فائدة في أصول الفقه إلا لمن يصير مجتهداً به، فإذا عرفه ولم يفك تقليد إمامه لم يصنع شيئاً، بل أتعب نفسه، وركب على نفسه الحجة في مسائل» .

التعصب :

فنرى أبا الحسن الكرخي يقول : « كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخه، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ ».

وقال أحدهم عن الشيخ الألباني : إنه أخطر علينا من الحزبيين.

وقال حاقد آخر : أن الشيخ الألباني قد أفسد علينا القرآن، وها هو الآن يفسد علينا السنة.

ذلك أنهم قالوا عن الشيخ محدث وليس بفقيه وهل الفقه إلا ما يقوم على الحديث الصحيح.

قال تعالى : ﴿ **كبرت كلمة تخرج من أفواههم أن يقولون إلا كذباً** ﴾ (الكهف : ٥).

وقال محمد بن موسى البلاساغوتي « لو كان لي أمر لأخذت الجزية من الشافعيه ».

حتى وصل الأمر – بسبب ذلك – أن انتشر الخراب والفساد في أصبهان لكثرة الفتن والتعصب بين الشافعية والحنفية ، والحروب متصله بين الحزبيين، فكلما ظهرت

طائفة نهبت محلة الأخرى وأحرقتها وخربتها، لا يأخذهم في ذلك إِلٌّ ولا ذمة».

فالواجب - والحالة مزرية هكذا - تصفية الفقه الإِسلامي مما شابه من إجتهادات مخالفة للكتاب والسنة الصحيحة.

وهذا يستلزم إِبطال التقليد ورده، وإثبات مرتبة «الاتباع»، وهي المرتبة الوسطى بين التقليد والإِجتهاد، وهي تعني قبول ما ثبتت عليه الحجة، كما قاله ابن خُوَيْز منداد، ونقله عنه السنوسي في «إِيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن» (ص: ١١٩).

وانظر «تاريخ أهل الحديث» (ص: ١١٦) للشيخ أحمد الدهلوي.

التفصيل في التفريق بين فضائل الأعمال وغيرها

قال الشيخ محمد إبراهيم شقرة حفظه الله :

« فإن مما شاع في الأمة قديماً وحديثاً أنه يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وجرى بين العلماء حول هذه المقولة خلاف كبير، ولربما نسي القائلون بجواز العمل بالحديث الضعيف على إطلاقه أن فضائل الأعمال لا تخرج عن كونها من جملة الأحكام الشرعية الخمسه التي خاطب بها الله سبحانه عباده، ولا شك أن الحديث الضعيف لا يفيد ما يفيده الحديث الصحيح أو الحسن، من حيث الثبوت الذي ينبغي توفره في ثبوت الحكم، وما دام أن فضائل الأعمال لا تخرج عن كونها خطابات شرعية، فلا بد وأن تكون كسائر الخطابات الشرعية، ولا نعلم أحداً من علماء السنة والأثر أوفى هذه المقولة حقها من البيان والعلم كشيخنا المحدث محمد ناصر الدين الألباني » أ. هـ.

قلت : فأحببت أن أجمع شيئاً مما كتب الشيخ حفظه الله وخاصة من كتاب « صحيح الجامع الصغير وزيادته » وكتاب « صحيح الترغيب والترهيب »، وذلك

لقلة من يحوي هذين الكتابين، وقلة من يقرأ إذا حوى، وقلة من يفهم إذا قرأ.

ومن هنا جمعت هذه المعلومات، وذلك تقريباً للفائدة، وتسهيلاً لأخذها، وتيسيراً لفهمها.

فإن مما يؤسف له أنك لتجلس مجالساً، وتسمع خطباً يتفطر منها الكبد، ويضيق لها الصدر، ويزيد الصدر ضيقاً عندما تلاحظ أن الذي يحدثك ويخطب أمامك رجل محسوب على أهل العلم، ومحسوب على العلماء أحياناً، فتسمع منه ما تسمع، وتنكر منه ما تنكر، وأنت بين أمرين:

إما أن تُجِل العالم فلا تنكر عليه هيبة منه.

وإما أن تهاب الله وتخشى أن تُسأل إذا لم تنكر عليه، وللنصيحة آداب وأحكام.

فأنت تسمع دائماً أخرجه الترمذي، وأخرجه الحاكم، و . . . ، فما الذي فعله هذا الخطيب يا ترى؟ إنه حفظ حديثاً لا يدري ما صحته، لأن في نظره أن التخريج تحقيق ولا فرق بينهما!

وأحياناً تسمع أن هذا الحديث أخرجه الترمذي، ويقول لك الخطيب هارباً من إنكارك عليه، وتسكيتاً لك الحديث صحيح، وإذا ما بحثت في الحديث وجدت أنه ضعيف، ويكون الترمذي نفسه قد ضعفه بل وقد يكون أحياناً موضوعاً.

ماذا يفعل هؤلاء الخطباء، وما هي نواياهم مع أن حسن النية دون العمل الصحيح لا يكفي ... تبكي لكلامهم .. وتبكي عليهم إذا ما علمت أن هذه الأحاديث ليست صحيحة.

وسمعنا ونسمع دائماً في بدايه شهر رمضان الحديث المشهور على ألسنة الخطباء « رمضان أوله رحمة وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار ».

ثم يزيد الحديث « بأن الصلاة فيه تعدل سبعين صلاة، والنافله فيه تعدل فريضة ».

ولما حقق الحديث وإذا به لا يصح، ولما أُنكر على بعض إخواننا الفضلاء قال هذا من فضائل الأعمال، ولما بيّنا له أن هذا الحديث فيه عقيدة ، سكت الرجل.

ولفظ الحديث : قال ﷺ : « يا أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، جعل الله صيامه فريضة، وقيام ليله تطوعاً، من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه .. وهو شهر أوله رحمة ، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار ... » الحديث.

تخريج الحديث :

رواه ابن خزيمة (رقم ١٨٨٧) والمحاملي في « أماليه » (رقم : ٢٩٣) والأصبهاني في « الترغيب » (ق / ١٧٨، ب / النسخة المخطوطة) من طريق علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب، عن سلمان. وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، قال ابن سعد : « فيه ضعف ، ولا يحتج به » وقال ابن أبي خيثمه : « ضعيف في كل شيء » وقال ابن خزيمة « لا أحتج به لسوء حفظه » كذا في « تهذيب التهذيب » (٧ / ٣٢٢ - ٣٢٣).

وقال ابن خزيمة بعد روايته له : « إن* صح الخبر »

---

* وسقطت (إن) من بعض المراجع ؛ كـ « الترغيب والترهيب » (٢ / ٩٥) وغيره فأفسد سقوطها المعنى !! واغتربها بعض المتعالمين !!

وقال ابن حجر في الأطراف « ومداره على علي بن زيد ابن جدعان، وهو ضعيف » كما نقله عنه السيوطي في « جمع الجوامع » (رقم : ٢٣٧١٤ - ترتيبه) ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه في « علل الحديث » (١ / ٢٤٩) : « حديث منكر »[١] .

إن الذي يحفظ منهم آلاف الأبيات من الشعر، ومئات القصص والحوادث، لتعجز وتقصر همته أن يبحث في صحة الحديث .. ألا يخافون الله فيما يفعلون، ألا يتقون الله في أموالهم التي يتعاطونها لأجل خطبهم هذه، أم أنهم مشغولون بالكلام والفلسفة وأقوال الرجال وفقه الواقع والسياسة والمناصب؟ لماذا يظنون أن الناس رعاع لا يصلحون أن يحدثوا بما صح؟

لماذا لا يذهبون إلى ما صح، وتعليمها للناس وتربيتهم عليها؟ . . .إن إشاعة مثل هذه القاعدة[*] بين

---

(١) صفة صوم النبيﷺ في رمضان تأليف سليم بن عيد الهلالي وعلي حسن عبد الحميد .

(*) قاعدة « جواز العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال » .

الناس، أدى إلى إهمال القرأن والسنة حتى كدت ترى جماعات يعيشون في الأرض، وينتشرون فيها، يحدثونك بما ضعف فقط، وبما وضع على النبيﷺ، ولأن هممهم قصرت عن حفظ الصحيح، ولأنهم لو بحثوا في الصحيح لوجدوا أن أعمالهم هذه من تزيين الشيطان لهم . .

إن مثل هذه القاعدة الخطيرة دعت الروافض إلى التقرب إلى الله بالكذب على النبيﷺ . . فهم يزعمون أن هذا كذب له لا عليه.

وهذه هي الصوفيه نشرت وتنشر بين الناس « حدثني قلبي عن ربي » ، فهم بهذه القاعدة تركوا القرآن والسنة خلف ظهورهم.

فما بال عمر بن الخطاب[1] ينكر على ذلك

---

(١) عن أبي سعيد الخدري ، قال : أتانا أبو موسى ، قال : إن عمر أرسل إلي أن أتيه ، فأتيت بابه ، فسلمت ثلاثا ، فلم يرد علي ، فرجعت . فقال : ما منعك أن تأتينا ؟ فقلت : إني أتيت فسلمت على بابك ثلاثا ، فلم ترد عليّ، فرجعت ، وقد قال لي رسول اللهﷺ : «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له ، فليرجع» فقال عمر : أقم عليه البينه . قال أبو سعيد : فقمت معه ، فذهبت إلى عمر فشهدت . متفق عليه . أنظر المشكاة حديث رقم «٤٦٦٧» .

الصحابي الجليل لما قرع عليه الباب ثلاثاً، ثم انصرف، وأنكر عليه عمر العدد وظن أن النبيﷺ لم يحدد العدد، ما باله ينكر، ويشدد في النكير، لِمَ لم يقل عمر هذا من فضائل الأعمال، فلا ينبغي التشديد في مثل هذه المسأله .. ؟!

أما آن لهذه الأمة أن تفيق من التلفيق على الشرع وأن يحدثوا بما صح منه، ففي الصحيح الكفاية.

ووالله لوطبق الناس ما صح وعملوا لسادوا الدنيا بما فيها ولأصبحوا من أهل التمكين.

قال تعالى : ﴿ **ويومئذيفرح المؤمنون بنصر الله** ﴾ (الروم : ٤).

أما آن لهذه الأمة أن تفهم الفرق بين التخريج والتحقيق فليس كل مُخَرَّج صحيح.

أما آن لها أن تترك العصبية القبلية، والحزبية الخبيثة، والمذهبية المقيتة جانباً، وأن تلجأ لكتاب ربها، وسنة نبيهاﷺ ، وأن تستفيد من سلفها الصالح إبتداءاً بأبي بكر وعمر مروراً بأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد

وابن تيميه وابن القيم ومحمد بن عبدالوهاب وابن باز والألباني وغيرهم، رحم الله من مات منهم وحفظ الله الأحياء.

والله عز وجل يقول ﴿ **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون** ﴾ (النحل : ٤٣).

أما آن لهذه الصدور والقلوب أن تتفح لما نزل من الحق وتطبق وتدعوا وتصبر ... أولا تريد هذه الأمة ما وعدها الله من العزة، وتخلع عنها ثوب الذلة.

قال تعالى ﴿ **ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق** ﴾ (الحديد : ١٦).

أما آن لها أن تبحث عن الصحيح وتترك الضعيف، ثم إنه كلما حفظ الإنسان أو حقق كان معه من الحصيلة العلميه التي يدين الله بها أكثر وأكثر، وكلما كثر معه العلم الصحيح وعمل به كلما ازداد تقربها إلى الله زاد حسن ظن الناس به.

فإن العلم منجاة، والعلم لا يكون إلا صحيحاً، وصحته تكون بصحة إسناده.

قال صلى الله عليه وسلم : (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) رواه البخاري ومسلم.

وقال صلى الله عليه وسلم : (فضل العلم خير من فضل العبادة، وخير دينكم الورع) رواه الطبراني في الأوسط والبزار بإسناد حسن. صحيح الجامع (٦٦).

وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم : « ... ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً ، سَهَّل الله له به طريقاً إلى الجنة ».

وما دام في الجسد نشاط فالواجب في حق إخواننا الخطباء والمعلمين والمحدثين أن يتحققوا مما يقولون، وأن يدعوا ما شاع على ألسنة الناس، فليس كل ما شاع صحيح.

فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال رسول صلى الله عليه وسلم : « لكل عمل شرة، ولكل شرة فترة، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى ، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك ». رواه ابن أبي عاصم، وابن حبان في (صحيحه) أنظر

صحيح الترغيب والترهيب رقم « ٥٥ » .

أورد السيوطي في كتابه « الجامع الصغير » جملة قال فيها :

« مع أن الضعيف يعمل به عند المحدثين والأصوليين في فضائل الأعمال، بشروط، مقررة في محلها » .

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

فهذا القول لنا عليه مؤاخذتان :

المؤاخذة الأولى : أن كثيراً من الناس يفهمون من مثل هذا الإطلاق، أن العمل المذكور لا خلاف فيه عند العلماء، وليس كذلك، بل فيه خلاف معروف ، كما هو مبسوط في كتب مصطلح الحديث ، مثل « قواعد الحديث » للعلامه الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى ، فقد حكى فيه (ص ١١٣) عن جماعة من الأئمة أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً ، كابن معين والبخاري ومسلم وأبي بكر ابن العربي الفقيه وغيرهم، ومنهم ابن حزم .

فقال ابن حزم في « الملل والنحل » : « ما نقل أهل

المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة، عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكذب، أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به، ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه».

وقال الحافظ ابن رجب في «شرح الترمذي» (ق/ ١١٣/ ٣) : «وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه (يعني «الصحيح») يقضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب، إلا عمن تروى عنه الأحكام».

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

وهذا الذي أدين الله به، وأدعو الناس إليه، أن الحديث الضعيف لا يعمل به *مطلقاً* ، لا في الفضائل ولا في المستحبات، ولا في غيرها.

ذلك لأن الحديث الضعيف، إنما يفيد الظن المرجوح بلا خلاف أعرفه بين العلماء، وإذا كان كذلك فكيف يقال بجواز العمل به، والله عز وجل قد ذمه في غير ما آية من كتابه العزيز.

فقال تعالى : ﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾ (يونس : ٣٦).

وقال : ﴿إن يتبعون الا الظن﴾ (الأنعام : ١١٦).

وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث » أخرجه البخاري ومسلم.

يقول الشيخ الألباني حفظه الله :

وليس للمخالف في هذه القاعدة أي دليل يعتمد عليه إلا بعض النقولات عن بعض الأئمة، لا يقوم بها حجة ولا تنفق في سوق البحث والنزاع، مع ما في بعضها من تعارض.

نقلها صاحب كتاب « الأجوبه الفاضلة » (٣٦ – ٥٩) نقل (ص ٤١) عن ابن الهمام قوله :

« الإستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع » !

ثم نقل (ص ٥٥) عن المحقق جلال الدين الرواني أنه قال :

« اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا يثبت به

الأحكام الخمسة الشرعية ومنها الإستحباب » .

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

وهذا هو الصواب، لما تقدم من النهي عن العمل بالظن الذي يفيده الحديث الضعيف، ويؤيده قول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه « القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة » :

« ولا يجوز أن تعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة ، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال مالم يعلم أنه ثابت، إذا لم يعلم أنه كذب وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف ومن قال هذا فقد خالف الإجماع » .

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

« وما كان أحمد بن حنبل ، ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعه، ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن ، فقد غلط عليه . . . »

وقال العلامة أحمد شاكر رحمه الله في الباعث الحثيث (ص ١٠١) :

« وأما ما قاله أحمد بن حنبل ، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالله بن المبارك : إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا، فانما يريدون به – فيما أرجح، والله أعلم – أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن، لم يكن في عصرهم مستقراً واضحاً، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث الا بالصحة أو بالضعف فقط » .

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

« وعندي وجه آخر في ذلك : وهو أن يحمل تساهلهم المذكور على روايتهم إياها مقرونة بأسانيدها - كما هي عادتهم - هذه الأسانيد التي بها يمكن معرفة ضعف أحاديثها، فيكون ذكر السند مغنياً عن التصريح بالضعف، وإما أن يرووها بدون أسانيدها كما هي طريقة الخلف، ودون بيان ضعفها، كما هو صنيع جمهورهم، فهم أجل وأتقى لله عز وجل من أن يفعلوا ذلك والله تعالى أعلم » .

المؤاخذه الثانية : هي أنه كان على السيوطي أن يبين الشروط التي أشار إليها، ما دام انه في صدد تقريظ كتاب حوى مئات الأحاديث الضعيفه والموضوعة، ليكون القراء على بينة من الأمر إذا ما اختاروا العمل بقوله المذكور فإنهم إذا لم يعرفوها عملوا بكل حديث قرأوه، أو سمعوا به، فوقعوا في مخالفته من حيث لا يشعرون ! وكذلك فإني أرى لزاماً عليّ بهذه المناسبه، أن أسجل هنا تلك الشروط من مصدر موثوق، ليرى

مبلغ بعد الناس عن التزامها، الأمر الذي أدّى بهم إلى توسيع دائرة التشريع والتكليف بالأحاديث الواهية والموضوعة.

قال الحافظ السخاوي في كتابه «القول البديع، في الصلاة على الحبيب الشفيع» ص ١١٥ سمعت شيخنا مراراً يقول (يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني) وكتبه لي بخطه:

إن شرائط العمل بالحديث الضعيف ثلاثة:

الأول: متفق عليه، أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

قال والأخيران: عن ابن عبدالسلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد. والأول نقل العلائي الاتفاق عليه».

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

وهذه شروط دقيقة وهامة جداً لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفه، لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها، أو تلغى من أصلها.

وبيانه من ثلاثة وجوه :

أولاً : يدل الشرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به، لكي يتجنب العمل به، إذا كان شديد الضعف. وهذه المعرفة مما يصعب الوقوف عليها من جماهير الناس وفي كل حديث ضعيف يريدون العمل به لقلة العلماء بالحديث، لا سيما في العصر الحاضر وأعني بهم أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس الا بما ثبت من الحديث عن رسول الله ﷺ، وينبهونهم على الأحاديث الضعيفه، ويحذرونهم منها، بل إن هؤلاء هم أقل من القليل، فالله المستعان.

من أجل ذلك نجد المبتلين بالعمل بالأحاديث الضعيفة، قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صريحة، فإن أحدهم -

ولو كان من أهل العلم بغير الحديث - لا يكاد يقف على حديث في فضائل الأعمال، إلا ويبادر إلى العمل به دون أن يعرف سلامته من « الضعف الشديد » فإذا قُيِّضَ له من ينبهه إلى ضعفه، ركن فوراً إلى هذه القاعدة المزعومة عندهم : « يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال » فإذا ذُكر بهذا الشرط، سكت ولم ينبس ببنت شفة.

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

ولا أريد أن أذهب بعيداً في ضرب الأمثلة على ما قلت فهذا هو العلامة أبو الحسنات اللكنوي ينقل في كتابه « الأجوبة » (ص ٣٧) عن العلامة علي القاري : أنه قال في حديث « أفضل الأيام يوم عرفه إذا وافق يوم الجمعة، فهو أفضل من سبعين حجة » رواه رزين.

« أما ما ذكره بعض المحدثين في إسناد هذا الحديث أنه ضعيف فعلى تقدير صحته لا يضر المقصود، فإن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال » وأقره اللكنوي.

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

فتأمل أيها القارئ الكريم كيف أخل هذان الفاضلان بالشرط المذكور، فإنهما حتماً لم يقفا على إسناد الحديث المزبور، وإلا لبينا حاله، ولم يسلكا في الجواب عنه طريق الجدل : « فعلى تقدير صحته » أي صحة القول بضعفه ! وأنّى لهما ذلك، والعلامة المحقق ابن القيم قد قال عنه في « زاد المعاد » (١ / ١٧) :

« باطل لا أصل له عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابه والتابعين » .

ونحو ذلك ما نقله الفاضل المذكور (ص ٢٦) عن « شرح المواهب » للزرقاني : أخرج الحاكم. . . عن علي مرفوعاً : « إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بإسناده ، فإن يك حقا كنتم شركاء في الأجر وإن يك باطلا كان وزره عليه » .

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

فإن هذا الحديث موضوع أيضاً كما حققته في سلسلة « الأحاديث الضعيفة » رقم (٨٢٢)، ومع ذلك

فـقـد سكت عليه الفاضل المشـار إليـه، وذلك لأنه في فضائل الأعمال !

وهو في الواقع من أعظم الأسباب المشـجـعـة على نشـر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والعمل بها كيف لا وهو يقـول : « فـإن يك حـقـاً كنتم شـركـاء في الأجـر ، وإن يكن باطلاً كـان وزره عليـه » يعني ولا وزر على ناقله، وهذا خـلاف مـا عليـه أهل العلم، أنه لا يجـوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان وضعه، وكذلك الحديث الضعيف عند أهل التحقيق منهم كابن حبان وغيره على ما بينته في مقدمة سلسلة « الأحاديث الضعيفة » .

وقد قال العلامه أحمد محمد شاكر بعد أن ذكر الشروط الثلاثة المتقدمة :

« والذي أراه أن بيـان الضـعف في الحـديث واجب في كل حـال ، لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذين يرجع إلى قـولهم في ذلك، وأنه لا فـرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها، في عدم الأخذ

بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن».

قال شيخنا الألباني حفظه الله:

والخلاصه أن التزام هذا الشرط يؤدي عملياً إلى ترك العمل بما لم يثبت من الحديث، لصعوبة معرفة الضعف الشديد على جماهير الناس، فهو في النتيجة يجعل القول بهذا الشرط يكاد يلتقي مع القول الذي اخترناه هو المراد.

ثانيـاً: إنه يلزم من الشرط الثاني: «أن يكون الحديث الضعيف مندرجاً تحت أصل عام ...».

أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضعيف وإنما بالأصل العام، والعمل به وارد، وجد الحديث الضعيف أو لم يوجد، ولا عكس، أعني العمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد الأصل العام، فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط، شكلي غير حقيقي وهو المراد.

ثالثاً: إن الشرط الثالث يلتقي مع الشرط الأول في

ضرورة معرفة ضعف الحديث ، لكي لا يعتقد ثبوته .

وقد عرفت عن الجماهير الذين يعملون في الفضائل بالأحاديث الضعيفه لا يعرفون ضعفها وهذا خلاف المراد .

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

وجملة القول : إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أن يدعوا العمل بالأحاديث الضعيفه مطلقاً، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما ثبت منها عن النبي ﷺ .

ففيها ما يغني عن الضعيفة ، وفي ذلك نجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ ، لأننا نعرف بالتجربة، أن الذين يخالفون في هذا وقعوا فيما ذكرنا من الكذب، لأنهم يعملون بكل ما هب ودب من الحديث .

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع » رواه مسلم .

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

« وعليه أقول : كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع ».

وهنا أقول وأنا الجامع لهذه الرسالة : لله دركم أهل الحديث ما أشد وأعظم حبكم للإسلام وأهله فأنتم أمنة هذه الأمة فأنتم أعلم بالحق وأنصح للخلق.

وقد قال الشاعر :

أهل الحديث هموا أهل النبي
وان لم يصحبوا نفسه انفاسه صحبوا

قال شيخنا الألباني حفظه الله :

ولو كان من شأن أهل الإسلام الأخذ من الأحاديث بكل ما جاء عن كل من جاء لم يكن لانتصابهم للتعديل أو التجريح معنى، مع أنهم قد أجمعوا على ذلك، ولا كان لطلب الإسناد معنى، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون : « حدثني فلان عن فلان » مجرداً بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن

مجهول، ولا مجروح، ولا متهم إلا عمن تحصل الثقة بروايته، لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي ﷺ لنعتمد عليه في الشريعة، وتسند إليه الأحكام، والأحاديث الضعيفة لا يغلب على الظن أن النبي ﷺ قالها، فلا يمكن أن يسند إليها حكم.

فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب، نعم الحامل على اعتمادها في الغالب إنما هو من الهوى المتبع.

(مقدمة صحيح الترغيب والترهيب ص ٢٩)

(ط: المكتب الإسلامي)



التفصيل في الحكم بالحديث الضعيف في الفضائل وغيرها

يقول الشيخ عدنان عرعور حفظه الله في مقدمة كتابه « فهرس الترغيب والترهيب » :

لا يخفي على طلبة العلم ما لكتاب الترغيب والترهيب من أهمية كبيرة من حيث مادته والإستفادة منها، ومن حيث إنتشاره فهو مرجع الوعاظ والخطباء، فضلاً عن الدارسين والعلماء ؛

غير أن استيعاب الكتاب لمعظم أحاديث الترغيب والترهيب الصحيحة منها والضعيفة بل والموضوعة من جهة، وجل الآخذين منه بقواعد الحافظ المنذري في كتابه بشأن التصحيح والتضعيف، أو تساهلهم في رواية الأحاديث الضعيفة من جهة أخرى جعل الكتاب من أكثر أسباب إنتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين الناس.

لذا نرى ان نبِّين بإيجاز بعض القواعد في حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به، وفي تمييز الصحيح من غيره في الكتاب حسب ما قرره مصنفه رحمه الله في مقدمته فنقول مستعينين بالله :

حكم رواية الأحاديث وبخاصة الضعيفة منها والموضوعة :

أ - لا يحل المسلم رواية الأحاديث قبل التثبت من صحتها كي لا يكون كحاطب ليل يجمع حطباً ربما يكون فيه ثعبان يلدغه.

قال تعالى : ﴿ **ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب** ﴾ (الصف : ٧).

وقال سبحانه : ﴿ **ولا تقف ما ليس لك به علمٍ إنْ السمع البصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً** ﴾ (الإسراء : ٣٦).

وقال : ﴿ **إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ماليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم** ﴾ (النور : ١٥).

وفي صحيح مسلمٍ عن أبي هريره رضي الله عنه مرفوعاً : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع ».

ب - يحرم على المسلم رواية الحديث الموضوع إلا على سبيل بيان وضعه، وراوي الحديث المكذوب

مشارك في الإثم، ومتعاون على الكذب، ومروج له.

قال تعالى ﴿**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**﴾ (المائدة : ٢).

وفي صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم : «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

وقال عليه الصلاة والسلام : «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». رواه مسلم.

ج - لا يجوز رواية الحديث الضعيف في الوعظ والإرشاد أو الحث على فضائل الأعمال إلا مع بيان ضعفه، حتى لا نكون غاشين لله ولرسوله ﷺ وللمؤمنين.

ولا شك أن هناك أحاديث ضعيفة السند، جميلة المعنى، يحب بعضهم أن يستشهد بها على الناس، ويصعب عليه أن يختم الحديث بقوله ضعيف، فيمكنه أن يروي الحديث بلفظه ناسباً إياه إلى قول السلف، لا إلى الرسول ﷺ فيقول : وفي الأثر عن السلف قولهم

... ثم يروي الحديث الضعيف دون أن يختمه بقوله ضعيف...

وهذا كله إذا كان الحديث الضعيف يحث على أمر مشروع، كالأحاديث التي تحث على الصلاة، أو الذكر، أو حسن الخلق ، أو تحذر من ترك واجب، أو فعل معصية.

مثال ذلك : ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « سبحان الله نصف الميزان والحمد لله ملء الميزان، والله أكبر ملء ما بين السماء والأرض، ولا إله إلا الله ليس دونها ستر ولا حجاب حتى تخلص إلى ربها عز وجل » رواه ابن عساكر بسند ضعيف ومثلها كثير.

وأما الأحاديث الضعيفة التي تنص على حكم شرعي ، أو تبحث في شئون التوحيد والإيمان، أو تحث على عبادة غير مشروعة، أو تتضمن خبراً غيبياً فلا يحل روايتها البته على الناس والعوام إلا لبيان ضعفها، وروايتها عليهم بمثابة دعوتهم لأمر لم يشرع أو لإحداث

بدعة في دين الله، وكل ذلك محرم كالأحاديث الضعيفة في فضل رجب، وليلة النصف من شعبان.

ومثال ذلك ما رواه الديلمي في فردوسه: «الدنيا مسيرة خمسمائة سنة» فهذا الحديث الضعيف يتضمن خبراً غيبياً لا يجوز إعتقاده مالم يرد بسند صحيح.

وحديث: «... لا تصلوا في معاطن الإبل، وتوضئوا من ألبانها» فهذا الحديث الضعيف تضمن حكماً شرعياً وهو منع الصلاة في معاطن الإبل، ووجوب الوضوء من ألبانها، فلا يجوز روايته لما فيه من إيجاب لما لم يوجبه الله ورسوله، اللهم إلا أن يثبت ذلك في نص آخر وعند ذلك يروي النص الصحيح، وقد ثبت النهى عن الصلاة في معاطن الإبل دون الأمر بالوضوء من ألبانها.

وبإيجاز فالأحاديث الضعيفة قسمان:

- قسم يحث على عمل مشروع: وهو داخل تحت نصوص أخرى صحيحة، فهذا يجوز روايته، مع بيان ضعفه، أو ذكره للسلف دون نسبته للرسول ﷺ.

- وقسم يحث على أمر محدث ليس له أصل في الشرع : فهذا لا يجوز روايته وحث الناس على العمل به .

هذا كله في الأحاديث الضعيفة وفي حكم روايتها .

أما الأحاديث الموضوعة فلا يجوز ذكرها أمام الناس مطلقاً إلا لإبطالها والتنبيه عليها .

حكم العمل بالحديث الضعيف :

وأما حكم العمل بالأحاديث الضعيفة فمنعه قوم مطلقاً وأباحه آخرون بشروط :

أولاً : أن لا يكون الحديث شديد الضعف .

ثانياً : أن يندرج العمل تحت أصل مشروع .

ثالثاً : أن يعتقد العامل أن الحديث لم يثبت عن النبي ﷺ .

رابعاً : أن لا يظهر أو لا يعلن العمل به أو يدعو إلى العمل به، فيظن الرائي أو السامع هذا الفعل ثابت عن النبي ﷺ .

وبعبارة أخرى أن لا يسبب العمل به أحداث بدعة .

خامساً : أن لا يكون الحديث في الأحكام والعقائد.

وعند إمعان النظر في المسألة نجد :

- أن المسلمين لم يؤدوا حق الله تعالى فيما أمرهم به ونهاهم عنه في الكتاب والسنة الصحيحة حتى يعملوا بالأحاديث الضعيفة.
- أن اشتراط كون الحديث ضعيفاً ضعفاً غير شديد يجعل العمل بالضعيف محالاً ، إذ لا يعرف الحديث الضعيف من الحديث الشديد الضعف إلا الجهابذة من العلماء في هذا الفن، فكيف بالعوام الذين لا يعرفون كوعهم من بوعهم.



ضرورة الاهتمام بالسنن النبوية

يقول الشيخ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم في كتابه « ضرورة الإهتمام بالسنن النبوية » ص ١٠٥ : القاعدة الخامسة : "لا يعمل بما ورد حتى يثبت رواية ودراية" .

إذا نقلت إلينا سنة فإن الواجب علينا – قبل العمل بها – أمران :

الأول : التأكد من صحة سندها ، إما بإعمال القواعد الحديثيه على إسنادها لمن كان أهلاً لذلك، وإما بتقليد أحد أئمة هذا الشأن .

قال الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري في كتابه « فتح الباقي على الفية العراقي » :

« طريق من أراد الإحتجاج بحديث من السنن أو المسانيد : أنه إن كان متأهلاً لمعرفة ما يحتج به من غيره فلا يحتج به حتى ينظر في اتصال سنده وحال رواته، وإلا فإن وجد أحداً من الأئمة صححه أو حسنه فله تقليده وإلا فلا يحتج به » أ . هـ .

فالعمل بالحديث دليل على الإحتجاج به، ولا

سبيل إلى الإحتجاج به إلا إذا عُلِمَ ثبوته .

وأما ما لا يثبت فلا يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً به .

كما قال شيخ الإسلام :

« ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة » .

لكن أحمد بن حنبل، وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال مالم يعلم أنه ثابت، ما إذا لم يعلم أنه كذب .

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً .

ولم يقل أحد من الأئمة : أنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع» أ هـ.

قال شيخ الإسلام أيضاً :

« قول أحمد بن حنبل : إذا جاء الحلال والحرام

شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الإسانيد.

وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ ليس معناه: إثبات الإستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الإستحباب حكم شرعي، فلا يثبت إلا بدليل شرعي.

ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين مالم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب، أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الإستحباب، كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع.

وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت انه مما يحبه الله، أو مما يكرهه الله، بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والحق، والإحسان إلى الناس، وكراهية الكذب، والخيانة ونحو ذلك.

فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة

وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها : فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيه حديث - لا نعلم أنه موضوع - جازت روايته، والعمل به.

بمعنى : أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب » أ . هـ.

وقد لخص العلامة الألباني - حفظه الله - في مقدمة « صحيح الترغيب والترهيب » كلام شيخ الإسلام - هذا - فقال :

ونستطيع أن نستخلص منه أن الحديث الضعيف له حالتان :

الأولى : أن يحمل في طواياه ثواباً لعمل ثبت مشروعيته بدليل شرعي، فهنا يجوز العمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب.

ومثاله عنده : التهليل في السوق بناءاً على أن حديثه لم يثبت عنده.

والأخرى : أن يتضمن عملاً لم يثبت بدليل شرعي، يظن بعض الناس أنه مشروع، فهذا لا يجوز

العمل به .

وقد وافقه على ذلك العلامة الأصولي المحقق الإمام أبو إسحق الشاطبي الغرناطي في كتابه العظيم : «الاعتصام» . . . أ هـ .

ولعل في هذا القدر من كلام شيخ الإسلام ما يصحح الخطأ الشائع عند جماعة من أهل العلم وطلابه، حيث يفهمون قول العلماء في الحديث الضعيف فهماً لا يتفق مع ما أرادوه .

الأمر الثاني : التأكد من صحة الإستنباط ، وسلامة الإستدلال، وفقاً للقواعد الأصولية المعتبرة .

فإن بعض الناس قد يوفق لمعرفة الصحيح من الضعيف، إلا أن التوفيق لا يحالفه في إستخراج الحكم الشرعي من النص ، وهنا تكمن الرزية .

فعلى طالب العلم أن يراعي هذا الجانب، ذلك بالرجوع إلى شروح أهل العلم على الحديث أو سؤالهم عنه، وعن دلالته، حتى لا يقع في الكذب على رسول الله ﷺ وهو لا يشعر .

فإن من نسب إلى النبي ﷺ حكماً من الأحكام لم يقضيه كلامه فقد كذب عليه، إلا من أهل الإجتهاد، وبذل قصارى جهده فلم يصيب الحق فإنه مأجور غير مأزور.

وإنما الكلام في أولئك الذين ليس لديهم ما يؤهلهم للنظر في كلام الشارع إستنباطاً واستدلالاً ؛ ثم يخوضون هذا البحر العميق، دون مراكب تحملهم، فرحم الله امرءاً عرف قدر نفسه ، وأنزلها منزلها .

قال معاوية – رضي الله عنه – : « إن أغرى الضلالة لرجل يقرأ القرآن فلا يفقه فيه ، فعلمه الصبي ، والعبد ، والمرأة، والأمة، فيجادلون به أهل العلم » رواه ابن عبدالبر في « جامع بيان العلم وفضله » ٢ / ١٩٤ .

وقال الإمام عبد الله بن المبارك – رحمه الله – « ليكن الذي تعتمد عليه الأثر ، وخذ من الرأي ما يفسر لك الحديث » أ. هـ.

وقيل لبعض الحكماء : « إن فلانا جمع كتباً كثيرة، فقال : هل فهمه على قدر كتبه » ؟

قيل : لا – قال : فما صنع شيئاً :

قال الخطيب البغدادي تعليقاً على هذه الحكاية ، ونحوها :

« وهذه حال من اقتصر على النقل إلى كتابه من غير إمعان النظر فيه، والتفكر في معانيه » أ. هـ الفقيه والمتفقه ص ٣٠٣.

★

★★

★★★

★★★★★

موقف أهل السنة من أهل البدعة

يقول الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في كتابه « منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف » ص ٣٧ :

« ولقد كان من السلف من يجانب الرواية عن أهل البدع وعن أهل الهمم » .

قال ابن عباس رضي الله عنه : « إنا كنا مرةً إذا سمعنا رجلاً يقول : قال رسول الله ﷺ ؛ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه آذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف » « مقدمة صحيح مسلم » (١ /١٣–١٥) .

وقال ابن سيرين :

« لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنه؛ قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنه، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » . مقدمة صحيح مسلم (١ /١٣–١٥) .

يقول البربهاري في كتابه شرح السنة بتحقيق خالد ابن قاسم الردادي :

الحمد لله الذي هدانا للإسلام ومنَّ علينا به، وأخرجنا في خير أمة، فنسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والحفظ مما يكره ويسخط.

١ – اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

٢ – فمن السنة لزوم الجماعة ، فمن رغب غير الجماعة وفارقها، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالاً مضلاً.

قلت : الجماعة من كان على الحق ولو كنت وحدك، والحق ما وافق الكتاب والسنة الصحيحة وعلى فهم سلف هذه الأمة.

لقوله ﷺ : « خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم » متفق عليه.

٣ – والأساس الذي تبني عليه الجماعة وهم : أصحاب محمد ﷺ ، ورحمهم أجمعين، وهم أهل السنة

والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم، فقد ضل وابتدع وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار.

٤ ـ وقال عمر بن الخطاب رحمه الله : «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة، فقد بينت الأمور وثبتت الحجة، وانقطع العذر».

وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله وتبين للناس، فعلى الناس الاتباع.

٥ ـ واعلم رحمك الله ، أن الدين إنما جاء من قبل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله، فلا تتبع شيئاً بهواك، فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام، فإنه لا حجة لك، فقد بين رسول الله ﷺ لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه، وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم.

والسواد الأعظم : الحق وأهله فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر.

٦ - واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها ، فاحذر المحدثات من الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار.

٧ - واحذر صغار المحدثات من الأمور، فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيراً، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة، كان أولها صغيراً، يشبه الحق فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها فعظمت وصارت ديناً يدان بها، فخالف الصراط المستقيم ؛ فخرج من الإسلام.

٨ - فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة فلا تعجلن ، ولا تدخلن في شيء منه حتى تسأل وتنظر :

هل تكلم به أصحاب رسول الله ﷺ أو أحد من العلماء ؟ فان وجدت فيه أثراً عنهم فتمسك به ولا تجاوزه لشيءٍ ولا تختار عليه شيئاً ؛ فتسقط في النار.

٩ – واعلم أن الخروج من الطريق على وجهين :
أما أحدهما : فرجل قد زل الطريق وهو لا يرد إلا الخير* فلا يُقتدى بزلته ؛ فإنه هالك.
وآخر : عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين؛ فهو ضال مضل، شيطان مريد في هذه الأمة حقيق على من يعرفه أن يحذر منه ويبين للناس قصته، لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك.
١٠– واعلم رحمك الله، أنه لا يتم إسلام عبد، حتى يكون متبعاً مصدقا مسلماً.
فمن زعم أنه قد بقي شيء من أمر الإسلام لم يكفوناه أصحاب محمدﷺ فقد كذبهم، وكفى به فرقة وطعناً، وهو مبتدع ضال مضل، محدث في الإسلام ما ليس فيه.
١١– واعلم رحمك الله ، أنه ليس في السنة قياس ولا يضرب لها الامثال ولا تتبع فيها الأهواء ، وإنما هو

---

* وكم من مريد للخير لن يصيبه.

التصديق بآثار رسول الله ﷺ بلا كيف ولا شرح، لا يقال : لم ؟ وكيف ؟

١٢-والكلام والخصومة والجدال والمراء محدث يقدح الشك في القلب، وأن أصاب صاحبه الحق والسنة.

*

* *

* * *

* * * * *

أقول : وبالتجربة أيضاً لوحظ أن الهوى المتبع ناتج عن علم الكلام والفلسفة.

ولقد صدق الشافعي حيث قال :

ولوضوح بطلان علم الكلام تاب منه جمع من أفاضل علمائهم، مثل الشيخ العلامة أبي محمد عبدالله ابن يوسف الجويني والد إمام الحرمين رحمهم الله، ورسالته في إثبات الإستواء والفوقيه والحرف والصوت في القرآن المجيد، من أقوى الأدلة على ذلك، فقد كتبها نصيحة لإخوانه في الله، بين لهم فيها سبب تراجعه من الأشعرية إلى السلفيه ، وهي مفيدة جداً لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ، فلتراجع في «مجموعة الرسائل المنبرية» (١ / ٥٧٠ - ٥٨٧).

ولقد جرى على سنته ابنه إمام الحرمين، في التوبة والرجوع إلى مذهب السلف، كما حكى ذلك عنه غير واحد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد نقل في «الفتح» (١٣ - ٣٥٠) عنه أنه لم يستفد من علم الكلام الا الحيرة، ولذلك قال :

« والآن ، فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف »
وقال عند موته ناصحاً لأصحابه كما فعل أبوه من قبل: « يا أصحابنا ! لا تشتغلوا بالكلام ؛ فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت ؛ ما تشاغلت به » أنظر مقدمة الشيخ الألباني من المجلد الأول القسم الأول لسلسلة الأحاديث الصحيحة ص ٧ .

ولقد صدق الشافعي حيث أطلق حكمه فيمن ترك الكتاب والسنة، ولجأ إلى علم الكلام بأن يضرب بالجريد والنعال .

لأن علم الكلام علم جدل يورث الهوى وإماتة القلب والعجب بالنفس والبعد عن الحق، وعن أنس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « وأما المهلكات فشح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه » رواه البزار صحيح الترغيب والترهيب « ٥١ » .

وهل العلم إلا ما قال فيه ابن القيم رحمه الله :

العلم قال الله قال رسوله

قال الصحابة ليس بالتمويه

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة

بين الرسـول وبـين رأي فقيـه

كلا ولا جحد الصفات ونفيها

حذراً من التعطيل والتشبيـه

فقلة العلم بالحديث مدعاة إلى الكلام، والكلام مدعاة إلى حب الرجال دون الدليل، وحب الرجال يورث مذهبية وحزبية ومنصبية مقيتة بل إن شئت فقل ضلالاً على ضلال.

ولقد صدق ابن المبارك حيث قال : «الإسناد من الدين فلولا الإسناد لقال ما شاء بما شاء».

و أنا أقول : السلفية هي الدين فلولا أهل الحديث أتباع السلف لقال ما شاء في الدين بما شاء.

ثبتك الله شيخنا، ونفع بك الجميع، وجعلك نبراسا للسنة دائما، فما عليك من قلة السالكين، فهذا ديننا بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء.

أسأل الله أن يمتعنا بك وأن ينفع بك الجميع، وأن يبارك لك في علمك، وعمرك، وأن ينفعك بعلمك.

قال تعالى : ﴿ **يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم** ﴾ (الشعراء : ٨٨ - ٨٩) .

وأن يجمعنا وإياك على حوض نبيه صلى الله عليه وسلم .

ولا شك أن العلم الصحيح يوصل إلى الجنة .



العلم والسنة وأهل الحديث

العلم والسنة

ورد أحاديث كثيرة في أهمية العلم وطلبه منها :

١ – « إذا حدثتكم حديثاً ؛ فلا تزيدن علي » .

أخرجه أحمد(٥ / ١١) والطيالسي في « مسنده » (٨٩٩ – ٩٠٠) أنظر السلسلة الصحيحة رقم « ٣٤٦ » .

٢ – « إنما العلم بالتعلم و الحلم بالتحلم ، ومن يتحر الخير يعطه، ومن يتوق الشر يوقه » .

أخرجه ابن الجوزي والخطيب في تاريخه أنظر السلسلة الصحيحة حديث رقم « ٣٤٢ » .

٣ – وعن جابر مرفوعاً :

« أنه سيضرب إليكم في طلب العلم ، فرحبوا وبشروا، وقاربوا » .

أنظر السلسلة الصحيحة ص ٥٦٨ .

٤ – عن عامر بن ابراهيم قال :

« كان أبو الدرداء إذا رأى طلبة العلم ؛ قال مرحباً

بطلبة العلم ، وكان يقول : إن رسول الله ﷺ أوصى بكم » .

أنظر السلسلة الصحيحة ص ١ / ٥٦٨ .

٥ – روى بشر بن معاذ العقدي : ثنا أبو عبدالله – شيخ ينزل وراء منزل حماد بن زيد – : ثنا الجريري عن أبي نضرة عنه : أنه كان إذا رأى الشباب ؛ قال : مرحباً بوصية رسول الله ﷺ : أمرنا أن نحفظكم الحديث، ونوسع لكم في المجالس .

أنظر السلسلة الصحيحة ص ١ /٥٦٧ .

٦ – عن أبي خالد مولى ابن الصباح الأسدي عنه : « أنه كان يقول : مرحباً بوصية رسول الله ﷺ ؛ إذا جاؤوه في العلم » .

أنظر المرجع السابق .

٧ – عن شهر بن حوشب عنه به وزاد : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيأتيكم أناس يتفقهون ، ففقهوهم ، وأحسنوا تعليمهم » .

أنظر المرجع السابق .

٨ - « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة » .

الرامهرمزي في « المحدث الفاصل » (٦ / ١) حدثنا الحسن بن عثمان التستري : ثنا أحمد بن أبي سريج الرازي : ثنا يزيد بن هارون بن سلمة عن قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين مرفوعاً به، وزاد في آخره : « قال يزيد بن هارون : إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم؟ »

أنظر تخريج الألباني للحديث في السلسلة الصحيحة المجلد الأول القسم الأول ص ٥٤٠ .

تفسير كلمة طائفة :

وأما أقوال العلماء في تفسير كلمة طائفة فهي على النحو التالي :

١ - « ذكر ابن المبارك حديث النبي ﷺ : لا تزال طائفة ... قال ابن المبارك : هم عندي أصحاب الحديث » .

٢ ـ «قال محمد بن اسماعيل (هو البخاري) : قال علي بن المديني : هم أصحاب الحديث».

٣ ـ وسئل الإمام أحمد عن معنى هذا الحديث، فقال: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث ؛ فلا أدري من هم».

٤ ـ سئل الإمام أحمد بن سنان الثقة الحافظ عن معنى هذا الحديث فقال :

«هم أهل العلم وأصحاب الآثار».

٥ ـ وسئل البخاري كذلك فقال «أصحاب الحديث».

وعلق الحديث وجعله باباً، أي في «صحيحه».

«وهم أهل العلم».

قال الشيخ الألباني حفظه الله في السلسلة الصحيحة ص ٥٤٢ :

ولا منافاة بينه وبين ما قبله كما هو ظاهر ؛ لأن أهل العلم هم أهل الحديث، وكلّما كان المرء أعلم بالحديث؛ كان أعلم في العلم ممن هو دونه في الحديث ؛ كما لا يخفى.

وقال البخاري في كتابه « خلق أفعال العباد » (ص ٧٧ – طبع الهند) وقد ذكر بسنده حديث أبي سعيد الخدري في قوله تعالى : ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس** ﴾ (البقرة : ١٤٣) : « هم الطائفة التي قال النبي ﷺ (فذكر الحديث) » قال الشيخ الألباني حفظه الله :

وقد يستغرب بعض الناس تفسير هؤلاء الأئمة للطائفة الظاهرة، والفرقة الناجية، بأنهم أهل الحديث، ولا غرابة في ذلك إذا تذكرنا ما يأتي :

أولاً : أن أهل الحديث هم – بحكم اختصاصهم في دراسة السنة وما يتعلق بها من معرفة تراجم الرواة وعلل الحديث وطرقه – أعلم الناس قاطبة بسنة نبيهم ﷺ، وهديه، وأخلاقه، وغزواته، وما يتصل به صلى الله عليه وسلم.

ثانياً – أن الأمة قد انقسمت إلى فرق ومذاهب، لم تكن في القرن الأول ، ولكل مذهب أصوله وفروعه وأحاديثه، التي يستدل بها ويعتمد عليها، وأن

المتمذهب بواحدٍ منها يتعصب له ويتمسك بكل ما فيه، دون أن يلتفت إلى المذاهب الأخرى، وينظر لعله يجد فيها من الأحاديث مالا يجده في مذهبه الذي قلده ؛ فإن من الثابت لدى أهل العلم أن في كل مذهب من السنة والأحاديث مالا يوجد في المذهب الآخر، فالمتمسك بالمذهب الواحد يضل - ولا بد - عن قسم عظيم من السنة المحفوظة لدى المذاهب الأخرى، وليس على هذا أهل الحديث فإنهم يأخذون بكل حديث صح إسناده ، في أي مذهب كان ، ومن أي طائفة كان راويه مادام أنه مسلم ثقة، حتى لو كان شيعياً أو قدرياً أو خارجياً، فضلاً عن أن يكون حنفياً أو مالكياً أو غير ذلك ، وقد صَرّحَ بهذا الإمام الشافعي رضي الله عنه حين خاطب الإمام أحمد بقوله :

« أنتم أعلم بالحديث مني ، فإذا جاءكم الحديث صحيحاً ؛ فأخبرني به، حتى أذهب إليه، سواء كان حجازياً أم كوفياً أم مصرياً » .

فأهل الحديث - حشرنا الله معهم - لا يتعصبون

لقول شخصٍ معين مهما علا وسما، حاشا محمداً صلى الله عليه وسلم ؛ بخلاف غيرهم ممن لا ينتمي إلى الحديث والعمل به، فإنهم يتعصبون لأقوال أئمتهم – وقد نهوهم عن ذلك – كما يتعصب أهل الحديث لأقوال نبيهم !! فلا عجب بعد هذا البيان أن يكون أهل الحديث هم الطائفة الظاهرة، والفرقة الناجية، بل والأمة الوسط والشهداء على الخلق.

ويعجبني بهذا الصدد قول الخطيب البغدادي في مقدمة كتابه« شرف أصحاب الحديث » إنتصاراً لهم ورداً على من خالفهم :

« ولو أن صاحب الرأي المذموم شغل بما ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العالمين واقتفى آثار الفقهاء والمحدثين ؛ لوجد في ذلك ما يغنيه عن سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي يراه ؛ لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد ، وصفات رب العالمين – تعالى عن مقالات الملحدين – والأخبار عن صفة الجنة والنار، وما

أعد الله فيها للمتقين والفجار ، وما خلق الله في الأرضين والسماوات، وصنوف العجائب، وعظيم الآيات، وذكر الملائكة المقربين ، ونعت الصافين والمسبحين.

وفي الحديث قصص الأنبياء وأخبار الزهاد والأولياء، ومواعظ البلغاء وكلام الفقهاء وسير ملوك العرب والعجم، وأقاصيص المتقدمين من الأمم، وشرح مغازي الرسول ﷺ وسراياه وجمل أحكامه وقضاياه وخطبه وعظاته وأعلامه ومعجزاته، وعدة أزواجه وأولاده، وأصهاره وأصحابه، وذكر فضائلهم ومآثرهم، وشرح أخبارهم ومناقبهم ومبلغ أعمارهم، وفيه تفسير القرآن العظيم، وما فيه من النبأ والذكر الحكيم ، وأقاويل الصحابة في الأحكام المحفوظه عنهم، وتسميته من ذهب إلى قول كل واحد منهم، من الأئمة المخالفين، والفقهاء المجتهدين، وقد جعل الله أهله أركان الشريعة ، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، منهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدين في حفظ

ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، وتستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رواه عن الرسول، وهم المأمونون عليه العدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث ؛ كان إليهم الرجوع، فما حكموا به ؛ فهو المقبول المسموع.

منهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه ، وزاهد في قبيلة ، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن ، وخطيب محسن ، وهم الجمهور العظيم ، وسبيلهم السبيل المستقيم ، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر ، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر ، من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم ، ولا يفلح من اعتزلهم ، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير ،

وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير» .

ثم ساق الحديث من رواية قرة، ثم روى بسنده عن علي بن المديني أنه قال :

« هم أهل الحديث ، والذين يتعاهدون مذاهب الرسول ويذبون عن العلم ، لولاهم لم تجد عند المعتزلة والرافضة والجهمية وأهل الإرجاء والرأي شيئاً من السنن » .

قال الخطيب :

« فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وانصرف عنهم كيد المعاندين ؛ لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار، في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبتوا بذلك أصلها ، وكانوا أحق بها وأهلها وكم من ملحد يروم أن

يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها ، منهم الحفاظ لأركانها، والقوامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنهم فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله، الا إن حزب الله هم المفلحون » .

ثم ساق الخطيب رحمه الله تعالى الأبواب التي تدل على شرف أصحاب الحديث وفضلهم، ولا بأس من ذكر بعضها، وإن طال المقال ؛ لتتم الفائدة لكني، أقتصر على أهمها وأمسها بالموضوع :

١ ـ قوله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله أمرءاً سمع منا حديثاً فبلغه » .

٢ ـ وصية النبي ﷺ بإكرام أصحاب الحديث .

٣ ـ قول النبي ﷺ : « يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله » .

٤ ـ كون أصحاب الحديث خلفاء الرسول ﷺ في التبليغ عنه .

٥ ـ وصف الرسول ﷺ إيمان أصحاب الحديث .

٦ ـ كون أصحاب الحديث أولى الناس بالرسول ﷺ لدوام صلاتهم عليه.

٧ ـ بشارة النبي ﷺ أصحابه بكون طلبة الحديث بعده واتصال الإسناد بينهم وبينه.

٨ ـ البيان أن الأسانيد هي الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة.

٩ ـ كون أصحاب الحديث أمناء الرسول ﷺ لحفظهم السنن وتبيينهم لها.

١٠ـ كون أصحاب الحديث حماة الدين بذبهم عن السنن.

١١ـ كون أصحاب الحديث ورثة الرسول ﷺ ما خلفه من السنة وأنواع الحكمة.

١٢ـ كونهم الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر.

١٣ـ كونهم خيار الناس.

١٤ـ من قال: إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث.

١٥ـ من قال: لولا أهل الحديث لا تدرس الناس.

١٦ـ كون أصحاب الحديث أولى الناس بالنجاة في

الآخره وأسبق الخلق إلى الجنة.

١٧-إجتماع صلاح الدنيا والآخرة في سماع الحديث وكتبه.

١٨-ثبوت حجة صاحب الحديث.

١٩-الإستدلال على أهل السنة بحجتهم أصحاب الحديث.

٢٠-الإستدلال على المبتدعة ببغض الحديث وأهله.

٢١-من جمع بين مرح أصحاب الحديث وذم أهل الرأي والكلام الخبيث.

٢٢-من قال: طلب الحديث من أفضل العبادات.

٢٣-من قال: رواية الحديث أفضل من التسبيح.

٢٤-من قال: الحديث أفضل من صلاة النافلة.

٢٥-من تمنى رواية الحديث من الخلفاء، ورأى أن المحدثين أفضل العلماء.

وقال أبو الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي وهو من كبار علماء الحنفية في الهند، قال رحمه الله:

«ومن نظر بنظر الإنصاف، وغاص في بحار الفقه

والأصول، متجنباً الإعتساف ؛ يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية والأصلية التي اختلف العلماء فيها ؛ فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم، وإني كلما أسير في شعب الإختلاف ؛ أجد قول المحدثين فيه قريباً من الإنصاف ؛ فلله درهم ، وعليه شكرهم ؛ كيف لا، وهم ورثة النبي ﷺ حقاً، ونواب شرعه صدقاً؟!

حشرنا الله في إمرتهم، وأماتنا على حبهم وسيرتهم[1] (أنظر الاستدراك رقم : ٩).

قال صلى الله عليه وسلم :

«إن الإسلام بدأ غريباً ، وسيعود غريباً كما بدأ ، فطوبى للغرباء».

حديث متواتر

ومن حديث عبد الله بن عمر بن العاص - رضي الله عنهما :

(١) أنظر السلسلة الصحيحة المجلد الأول القسم الأول ص ٥٤٢ - ٥٤٨.

قال : قال رسول الله ﷺ ذات يوم ونحن عنده : « طوبى للغرباء » .

فقيل : من الغرباء يا رسول الله ؟

قال : « أناس صالحون في أناس سوء كثير ، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم » .

أخرجه أحمد وغيره .

أنظر تخريج الحديث بكامله في كتاب الغربه والغرباء تحقيق سليم بن عيد الهلالي .

حديث في لزوم السنة :

أخبرنا إبراهيم بن موسى الجوزي : حدثنا داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن عبدالرحمن بن عمرو السلمي وحجر الكلاعي ، قالا :

دخلنا على العرباض بن سارية – وهو من الذين نزل فيهم : ﴿ **ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع** ﴾ (التوبه : ٩٢) .

وهو مريض، قال فقلنا له : إنا جئنا زائرين ، وعائدين، ومقتبسين ، فقال العرباض :

إن رسول الله ﷺ صلّى صلاة الغداة ، ثم أقبل علينا فوعظنا بموعظةٍ بليغة، ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل :

يا رسول الله إن هذه لموعظة مودع فما تعهد إلينا ، قال : « أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً ، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة » .

حديث صحيح ، أنظر تخريجه في كتاب « الأربعون حديثاً التي حث النبي ﷺ على حفظها » للآجري تخريج علي حسن علي عبدالحميد .

تعريف الحديث الصحيح والحسن والضعيف مع ذكر أنواع الضعيف

الحديث الصحيح :

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ، ولا علة، وسواء كان متواتراً أم آحاداً.

فما دام أن السند صحيحاً فانه يُعمل به.

وكذلك الحديث الحسن فهو كالصحيح في الإحتجاج به، وان كان دونه في القوة.

الحديث الضعيف :

هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

قال البيقوني في منظومته :

وكل ما عن رتبة الحسن قصر

فهو الضعيف وهو أقسام كثر

حكم العمل بالحديث الضعيف :

يقول الدكتور محمود الطحان في كتابه (تيسير مصطلح الحديث) ص ٦٤ :

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال.

ومن الذين قالوا بالجواز سفيان الثوري وعبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل، ولكن قالوا بشروط ثلاثة.

قلت : قد بينَّا هذه الشروط والرد عليها فيما تقدم ولله الحمد.

أنواع الضعيف :

١ – المعلق : هو ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.

٢ – المرسل : هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.

٣ – المعضل : هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

٤ – المنقطع : هو مالم يتصل إسناده ، على أي وجه

كان انقطاعه.

٥ – المدلَّس : هو إخفاء عيب في الإسناد ، وتحسين لظاهره وهو أنواع :

١ – تدليس الإسناد.

٢ – تدليس الشيوخ.

٣ – تدليس التسوية.

٦ – المعنعن والمؤنّن.

المعنعن : هو قول الراوي : فلان عن فلان.

المؤنن : هو قول الراوي حدثنا فلان أن فلاناً قال...

٧ – المردود بسبب طعن في الراوي : أسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء :

خمسة تتعلق بالعدالة ، وخمسة تتعلق بالضبط.

أ) أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي :

١ – الكذب.

٢ – التهمة بالكذب.

٣ – الفسق.

٤ ـ البدعة .

٥ ـ الجهالة .

ب) أما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي :

١ ـ فحش الغلط .

٢ ـ سوء الحفظ .

٣ ـ الغفلة .

٤ ـ مخالفة الثقات .

٥ ـ كثرة الأوهام .

الحديث الموضوع :

هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ .

حكم روايته :

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه، لحديث مسلم : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » .

دواعي الوضع وأصناف الوضاعين :

١ – التقرب إلى الله تعالى.
٢ – الإنتصار للمذهب.
٣ – الطعن في الإسلام.
٤ – التزلف إلى الأحكام.
٥ – التكسب وطلب الرزق.
٦ – قصد الشهرة : قالت الكرامية : «نحن نكذب له لا عليه».
٨ – المتروك : هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب.
٩ – المنكر : هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.
١٠ –المعروف : ما رواه الثقه مخالفاً لما رواه الضعيف.
١١ –المعلل : هو الحديث الذي أطُلع فيه على علة تقدح في صحته مع إن الظاهر السلامة منها.
١٢ –المدرج : ما غُيِّر سياق إسناده، أو أدخل في متنه ماليس منه بلا فصل.
١٣ –المقلوب : إبدال لفظ بآخر في سند الحديث، أو

منه بتقديم أو تأخير ونحوه.

١٤-المزيد في متصل الأسانيد : هو زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الإتصال.

١٥-المضطرب : هو ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة.

١٦- المصُحَّفْ : هو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير مارواها الثقات لفظاً أو معنى.

١٧-الشاذ والمحفوظ : هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

الجهالة بالراوي : هو عدم معرفة عين الراوي أو حاله.

قلت : إذا علمت أنواع الحديث الضعيف وها هي بين يديك تبين لك أن غالب الأمة إلا ما ندر وقليل ما هم، لا يستطيعون تمييز صحيحها من سقيمها، فضلاً على أن يميزوا أنواع الضعيف نفسه.

فلماذا تقُحَم الأمة بما لا تُستطاع بأن يُتساهل في الضعيف الخفيف الضعف في فضائل الأعمال، ومن

أين أتاهم هذا التمييز – والله المستعان – ألم يأن لهم أن يحفظوا ما صح عن النبي ﷺ ففيه الكفاية .



رفع الملام
عن
الأئمة الأعلام

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) ما يلي :

وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيءٍ من سنته دقيق ولا جليل فإنهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب إتباع الرسول.

وعلى أن كل أحدٍ من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحدٍ منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بُدَّ له من عذرٍ في تركه.

وجميع الأعذار ثلاثة أصناف :

أحدها : عدم إعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

والثاني : عدم إعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث : إعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

الأسباب العشرة لمخالفة الأئمة لحديث رسول الله ﷺ :

السبب الأول : الإحاطة الكلية بحديث رسول الله ﷺ متعذرة.

أن لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالماً بموجبه.

حتى إن الصحابة رضي الله عنهم : لا توجد عندهم الإحاطه الكلية بحديث رسول الله ﷺ.

فهذا أبو بكر رضي الله عنه لم يورث الجدة قال : ما لك في كتاب الله من شيء، و ما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ من شيء، ولكن أسأل الناس ، فسألهم، فقام المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة فشهدا أن النبي ﷺ أعطاها السدس.

السبب الثاني : الحديث يبلغ الإمام لكن لم تثبت عنده صحتة لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده، أو متهم، أو سيء الحفظ.

السبب الثالث : إعتقاد الإمام ضعف الحديث

بإجتهاد خالفه فيه غيره.

فمنها : أن يكون المحدث بالحديث يعتقده أحدهما ضعيفاً ويعتقده الآخر ثقة.

ومعرفة الرجال علم واسع.

ومنها : أن لا يعتقد أن المحدث سمع الحديث ممن حدث عنه وغيره يعتقد أنه سمعه لأسباب توجب ذلك معروفة.

ومنها : أن يكون للمحدث حالان : حال استقامة وحال اضطراب.

السبب الرابع : إشتراط شروط معينة في خبر الواحد يخالفه فيها غيره.

السبب الخامس : بلغه الحديث وثبت عنده لكنه نسيه.

مثاله : حديث عمر المشهور أنه « سئل عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد الماء فقال : لا يصلِّ حتى يجد الماء.

فقال له عمار : يا أمير المؤمنين أما تذكر إذ كنت

أنا وأنت في الإبل فأجنَبنا، فأما أنا فتمرغت كما تمرغ الدابة، وأما أنت فلم تصلِّ ، فذكرت ذلك للنبيﷺ فقال : إنما يكفيك هكذا وضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه.

فقال له عمر : إتق الله يا عمار.

فقال : إن شئت لم أحدث به، فقال : بل نوليك من ذلك ما توليت ».

السبب السادس : عدم معرفته بدلالة اللفظ اللغوية، أو العرفية، أو الإصطلاحيه.

السبب السابع : إعتقاده أن الإصطلاحية في الحديث.

السبب الثامن : إعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مراده مثل معارضة العام بالخاص ، أو المطلق بالمقيد وغيرها.

السبب التاسع : إعتقاده أن الحديث معارض بما يضعفه ، أو ينسخه، أو يؤوله.

السبب العاشر : معارضته بما يدل على ضعف

الحديث، أو نسخه، أو تاويله معارضة لا يعتقدها غيره.

تطرق الخطأ إلى آراء العلماء.

قد يعذر العالم في تركه العمل بالحديث ونحن معذورون بترك هذا الترك.

لكن نحن وأن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة، وإن كان أعلم، إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده، بخلاف رأي العالم.

والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر ورأي العالم ليس كذلك.

وليس لأحد أن يعارض الحديث عن النبي ﷺ بقول أحد من الناس.

كما قال ابن عباس رضي الله عنهما لرجل سأله عن

مسألة فأجابه فيها بحديث ، فقال له : قال أبو بكر وعمر.

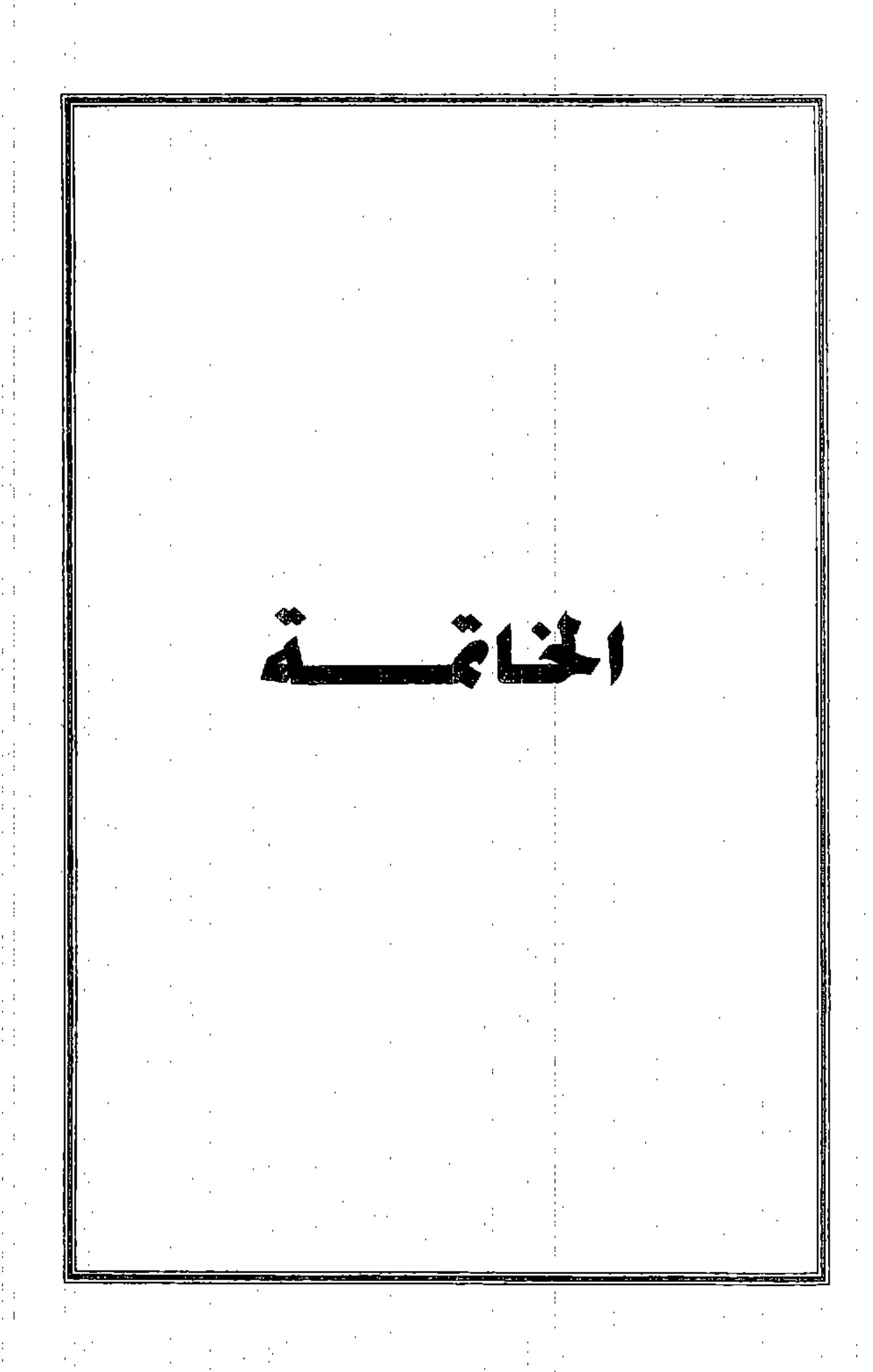
فقال ابن عباس : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر.

المجتهد المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد .

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال : «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» .

فتبين أن المجتهد مع خطئه له أجر، وذلك لأجل إجتهاده، وخطأه مغفور له، لأن إدراك الصواب في جميع أعيان الأحكام إما متعذر أو متعسر.

قلت : فالخطورة اذاً ليست من أصحاب المذاهب والحالة هذه، إنما من الذين حفظوا أقوال الرجال ولم يحفظوا حديث النبي عليه الصلاة والسلام .



الخاتمة

يقول الشيخ محمد إبراهيم شقره في مقدمة كتاب « عودة إلى السنة » لعلي حسن عبد الحميد :

أما بعد :

فإن العلم هو المرقاة الصاعدة بأهلها إلى سماء المجد ، والنور الباسط أجنحته فوق آفاق الدهر ، والعروة الوثقى التي لا يضل من استمسك بها .

وحينما يعود المرء بذاكرته إلى الوراء فيستحضر العقول التي خلدها تاريخ العلم ، والأقلام التي سطرت بموادها في سجله أروع آيات الحكمة، والصحائف التي حفظت – بأمانة وصدق – نتاج تلك العقول والأقلام يكاد يقول في نفسه : إنها أمجاد طويت من أمجاد هذه الأمة .

ثم يلتفت إلى حاضره فيرى شباباً أحاطت بهم سمات الهدى ، وانتقلوا بعقولهم من هذا الحاضر إلى الماضي، فعاشوا مع تلك الأقلام والعقول، فسمعوا صريرها، وفهموا عنها حكمتها، ورأوها وهي تدأب في حركتها وتفكيرها فوق تلك الصحائف، فأخذتهم

نشوة دونها كل نشوة وحبسوا أنفسهم على تلك الأقلام والعقول ينظرون فيما سطرت وألهمت، حتى أوقروا عقولهم بعلم من علمها من غير أن يجلسوا على مقاعد الجامعات والمعاهد العليا، ثم عادوا بأوقارهم إلى حاضرهم، و أخذوا سمت أصحاب تلك العقول والأقلام في أسلوب التخاطب والحديث، وفي غط الكتابة وفنونها، وفي الزِّي وطريقة العيش، فأعادوا للأذهان صور أولئك العلماء الذين خلفوا لنا ذلك التراث الضخم من المعارف الإسلامية والعربية فأوفت بالأمة في كل زمان على مشارف السؤدد الحضاري.

وسقطت أقنعة عن وجوه أناس كانوا يحسبون عند هؤلاء الشباب من جلة أهل العلم، فرأوها بادية الصفرة تضطرب على صفحتها ذبالات أفناها الغرور وأماتها الجهل الفاضح، وعرى هذه الوجوه هم ثقيل جداً، أن وجد على أرض المسلمين اليوم نفر أعادوا إليها شيئاً من سيرة العلماء السابقين أهبطهم في أعين هؤلاء النفر إلى درجات التلامذة المبتدئين الصغار في كل علم من

العلوم التي مجدت العقل ومجدها العقل !

ولم يكتف هؤلاء النفر بما صنعوا ، بل إنهم رفعوا نفر عرفوا لهم قدرهم في العلم، وعظموهم في نفوسهم، كما كان طلاب العلم في الماضي يعظمون مشايخهم، فما كان من هؤلاء الذين أهبطوا إلا أن أخذوا يريشون سهام الحقد والحسد ، ويستترون بالجدر ليرموا بها ظهور هذا النفر، ظناً منهم أن سهامهم هذه سوف تردي هؤلاء النفر !!

فارتدت سهامهم إلى صدرورهم، فكبكبوا هم ومن شايعهم من صناع الجهل في خبال الباطل، وصاروا إلى حالٍ من السوء الفاضح أخجلهم حتى هم من أنفسهم.

ولم تنتفع لهؤلاء الحاسدين الحاقدين غلة إلا من دماء هؤلاء النفر ، ولم يشتف لهم غيظ إلا من أعراضهم.

ثم أخذوا في غير ورع ولا خوف من الله يوغرون الصدور عليهم، يغرون السفهاء بهم، ويقولون

بألسنتهم الكاذبة ما ليس فيهم ، وظنوا أنهم بالغون منهم ما يخفف من غيظ صدورهم ، أو يطفئ شيئاً من غلتهم.

وما كان العلم يوماً ترتاد أطرافه بمثل هذا ، فالعلم لا يرتاد إلا على الإخلاص ، والتجرد ، والنصب ، والقلة ، وضيق العيش ، والأقلام النزيهة ، والتواصل المعطاء ، والمودة الصادقة أ. هـ.

وأخيراً أقول :

« أنظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجلن ولا تدخلن في شيء منه، حتى تسأل وتنظر هل تكلم فيه أحد من أصحاب النبي ﷺ أو أحد من العلماء.

فإن أصبت فيه أثراً عنهم فتمسك ولا تجاوزه لشيء ولا تختر عليه شيئاً فتسقط في النار» طبقات الحنابلة.

فعليك – أخي في الله – بالسبيل الصحيح، عليك بما نزل من الحق من كتاب ربنا ومن صحيح سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام بفهم سلف هذه الأمة.

ودع عنك الهوى والمراء والجدل، فالرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل.

ثم إياك والتعالم، وعليك بأخلاق السلف، وكن مع الله ولا تبالي.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.

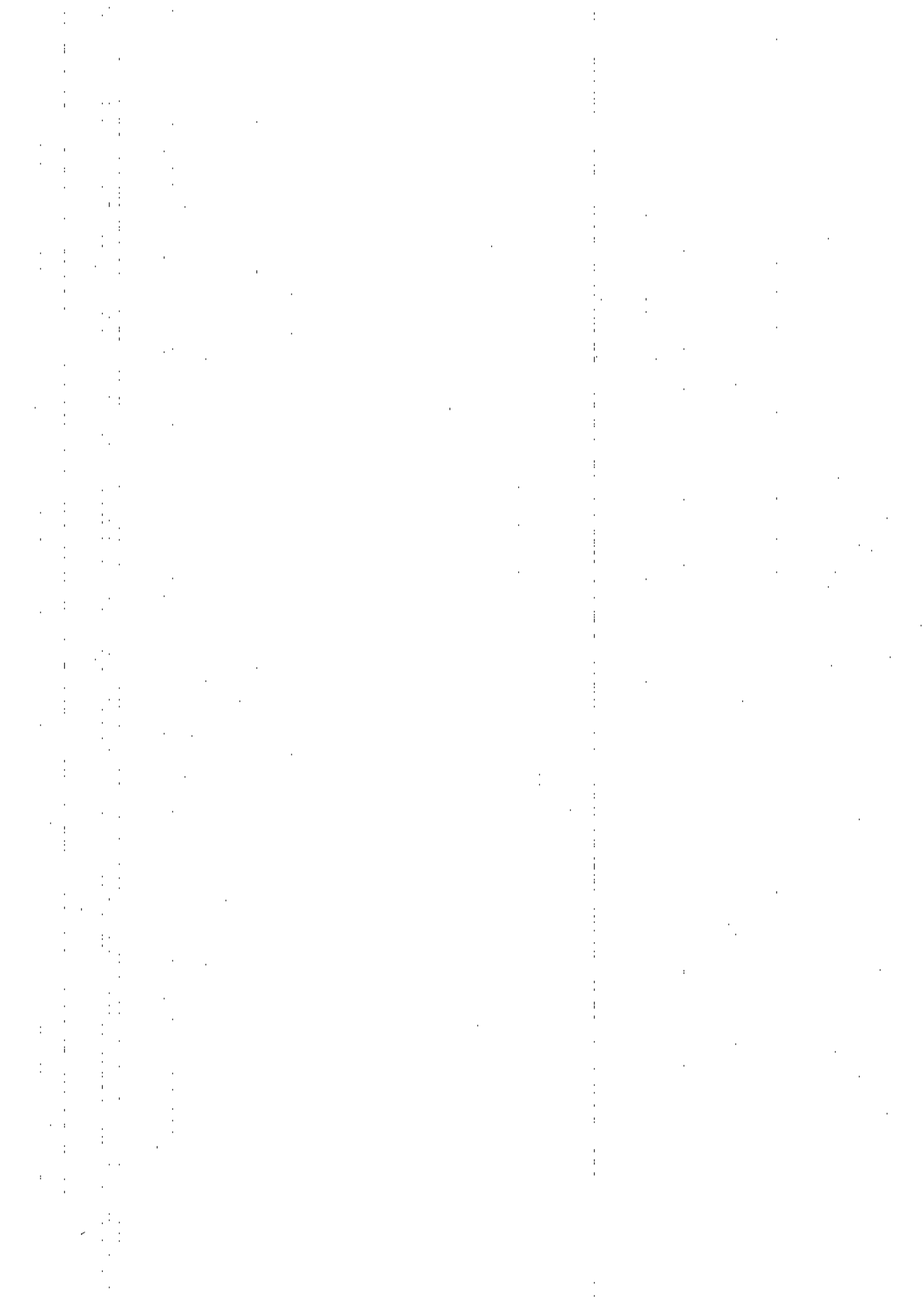
● قلت: انتهى فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني من مراجعته بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٤١٧هـ.

جزاه الله خيراً ونفع الله به الجميع، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه

فوزي بن محمد العوده

٢٥ ربيع الآخر ١٤١٧هـ



مباحث الكتاب ومسائله

٤٥- ٥٢ التفصيل في الحكم بالحديث الضعيف في الفضائل وغيرها :-